أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٩٥,٤٣٥,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٩٥,٤٣٥,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢٥

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

قلقٌ من انتشار العملات المزوّرة في الأسواق

□ بعقوبة/ متابعة المدى الاقتصادي

حالة من القلق تسيطر على العاملين في أسواق المال بمحافظة ديالى ، من انتشار العملات المزورة فيها، وسط تحذيرات من وجود مافيا عراقية تحظى بدعم إقليمي تسعى لتأسيس منافذ لتسويق العملات المزورة بجميع أنواعها إلى الأسواق المحلية.

وعبّر عبد الرحمن مسعود الإبراهيمي (٥٠ عاما) صاحب مكتب لبيع وشراء العملات في مدينة بعقوبة لوكالة أنباء (شينخوا) عن قلقه من تزايد كمية ما يضخ من أموال مزورة في الأسواق المحلية، مؤكدا أنها تضر بالاقتصاد الوطني وتفقد المصداقية والثقة لدى المواطنين.

ولفت الإبراهيمي إلى أن ما يحدث ليس فوضويا بل منظم تقف وراءه تنظيمات وصفها بالمتنفذة جدا، وأنه لا يمر يوم إلا ويأتي إليه مواطن حاملا بيده مبالغ مالية مزورة، مبينا أن الظاهرة أصبحت خطيرة، وينبغي معالجتها على نحو سريع من قبل الجهات المتخصصة.

فيما كشف فاضل العتبي (٣٦ عاما) صاحب مكتب للصرافة في بعقوبة، أن هناك مافيا عراقية تحظى بدعم إقليمي متواجدة بشكل خفي في الأسواق المحلية تعمل على تأسيس منافذ لتسويق العملات المزورة سواء أكانت العراقية أم الأجنبية، مشيرا إلى أن ازدياد ظاهرة الأموال المزورة تقف وراءه جهات متنفذة ربما تكون التنظيمات المسلحة أو جهات سياسية عراقية فاسدة.

ورأى إبراهيم علي الوندي (٤٥ عاما) صاحب مكتب صرافة في سوق بعقوبة أن تزوير العملات الأجنبية والمحلية أصبح أكثر احترافية من قبل، مما زاد من صعوبة التعرف عليه من قبل المتخصصين فما بالك بالبسطاء!.

وأوضح الوندي أن ما يحصل يدلل على أن من يقف وراء توسيع إطار العملات المزورة يهدف إلى تحقيق أمرين، الأول توفير مصادر دعم للجماعات المسلحة أو جهات سياسية فاسدة، والثاني الإضرار بالاقتصادي المحلي وخلق حالة من الفوضى والإرباك التي تسببها كثرة الأموال المزورة في الأسواق المحلية.

وأكد مصدر استخباري في مدينة بعقوبة أن "اغلب المؤشرات الميدانية لسير نشاط شبكات تزوير العملات تقف وراءها الأذرع المالية لتنظيمات مسلحة عدة أبرزها القاعدة، مؤكدا أن تسويق الأموال المزورة في الأسواق المحلية يدر عليها أرباحا طائلة، وبالتالي يضمن لها توفير الدعم المالي.

وتابع المصدر أن ٤٠ بالمئة من الدعم المالي المتوفر لتنظيمات القاعدة وحلفائها تأتي عن طريق الجريمة المنظمة بكافة أشكالها، إلا أن تزوير العملات الأجنبية والمحلية وضخها في الأسواق المحلية يستحوذ على نصيب الأسد.

وتوقع صلاح العبيدي، خبير في الشؤون الأمنية المحلية "ارتباط أغلب شبكات تزوير العملات بالجماعات المسلحة، مما يعني أن التزوير والعنف وجهان لعملة واحدة تحمل عنوان تخريب كل شيء"، مؤكدا أن ما يحدث هو إرهاب اقتصادي خطير. ولفت إلى أنه "رأى بعض الأوراق النقدية المزورة قبل أسبوع وكانت على مستوى عالٍ من الدقة والحرفية، مما يدلل على أن هناك صعوبات جمة تواجه المتعاملين في الأسواق التجارية في كشف عمليات التزوير، إلا عن طريق خبراء متخصصين أو أجهزة فحص دقيقة."

وأوضح المقدم هشام التميمي مدير شعبة مكافحة الإجرام في الشرطة العراقية بمدينة بعقوبة، أن المفارز الأمنية تمكنت خلال العام الجاري من اعتقال أربع شبكات متخصصة بتوزيع وترويج العملات المزورة بشقيها المحلي والأجنبي، كانت تعمل على ضخ أموال مالية طائلة في الأسواق المحلية.

وأضاف: أن التحقيقات مع عناصر شبكات التزوير التي جرى اعتقالها، أكدت بما لا يقبل الشك ارتباطها بالجماعات المسلحة باعتبارها إحدى الأذرع التي توفر مصادر تمويل لعملياتها المسلحة من اجل ضمان استمرار زخم اعمال العنف وقتل المزيد من الأبرياء.

وخلص التميمي إلى القول، إن "شعبته عمدت إلى توزيع نشرة تحذيرية تحوي أهم العلامات الفارقة التي يمكن الانتباه إليها في العملات المزورة إلى جميع مكاتب الصرافة من أجل الوقاية والحذر من الأموال المزورة والإبلاغ عنها فورا".

وكانت الأجهزة الأمنية الحكومية في محافظة ديالى شرقي العراق، قد كشفت في بداية العام الجاري عن وجود توجه لدى الجماعات المسلحة بتوسيع دائرة شبكات تزوير العملات لترويج مبالغ مالية كبيرة بهدف توفير مصادر تمويل لعملياتها المسلحة وتخريب الاقتصاد المحلي باعتبار التزوير أحد أساليب الجريمة المنظمة التي تؤمن جزءاً كبيراً من مصادر التمويل المالي للتنظيمات المسلحة.

واسط تخصّص ٨٠ مليار دينار لبناء وحدات سكنيّة للفقراء والأرامل

□ واسط/ السومرية نيوز

أعلن مجلس محافظة واسط، أمس الاثنين، عن موافقته على تخصيص ٨٠ مليار دينار عراقي لبناء وحدات سكنية للفقراء والأرامل والأيتام ضمن تخصيصات تنمية الأقاليم ومشروع البترو دولار للعام المقبل، مؤكدا أن لجنة فنية سيتم تشكيلها لاحقا لوضع تصاميم الوحدات السكنية.

وقال رئيس مجلس محافظة واسط محمود عبد الرضا طلال في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس المحافظة وافق على تخصيص مبلغ ٨٠ مليار دينار، ضمن تخصيصات تنمية الأقاليم ومشروع البترو دولار للعام المقبل ٢٠١٢، لإنشاء وحدات سكنية للفقراء والأرامل والأيتام في عموم مناطق المحافظة"، مبينا أن "لجنة فنية سيتم تشكيلها لاحقاً لوضع التصاميم للوحدات السكنية بعد تحديد مواقعها على أن توزع بين جميع الاقضية والنواحي طبقا للكثافة السكانية".

وأضاف طلال أن "الوحدات السكنية ستكون ضمن مواصفات الوحدات الواطئة الكلفة وتشمل أكبر عدد ممكن من تلك الشرائح التي تعاني ظروفاً معيشية صعبة، إضافة إلى عدم توفر السكن الملائم والمريح للغالبية منها"، من دون أن يحدد عدد الوحدات السكنية التي سيتم بناؤها.

خبيرة اقتصاديّة تدعو الحكومة إلى ضرورة التأكّد من الضرائب قبل فرضها

□ بغداد/ المدى

دعت الخبيرة الاقتصادية سلام سميسم، الحكومة المركزية إلى التأكد من مدى انعكاس فرض الضرائب قبل العمل به، مشددة على ضرورة إعطاء حرية للقطاع الخاص في التعاملات الاستثمارية والابتعاد عن القيود الروتينية. وقالت سميسم في تصريح صحفي أمس الاثنين : إن فرض الضرائب تعكس وجهة نظر الحكومة لذلك من الضروري التأكد منها قبل فرضها، متسائلةً: هل ستعمل هذه الضرائب على إعادة هيكلة الاقتصاد أم أنها ستقيد الحركة الاقتصادية؟.

وشددت الخبيرة الاقتصادية على ضرورة إعطاء المزيد من المرونة للقطاع الخاص وحرية المساحة مع تقليل البيروقراطية، ما يخفف من عملية الفساد التي تجعل المستثمر مترددا في الاستثمار داخل العراق والابتعاد عن القوانين والقيود الروتينية. وأضافت سميسم: إن المستثمر دائماً يبحث عن سرعة الوقت مع توفير بيئة مناسبة له، والعراق اليوم يحتاج على الأقل الى سنة ليمنح المستثمر إجازة استثمار، لذلك نسمع بالشركات المستثمرة ولا نرى إنتاجها.

النقل تخصص ٦٠ مليون دولار أميركي لتنفيذ مشاريع سكك الحديد

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت وزارة النقل أمس الاثنين عن تخصيص ٦٠ مليون دولار أميركي ضمن موازنة عام ٢٠١٢، للشركة العامة لسكك الحديد.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة جواد الخرساني في بيان صحفي إن "الحكومة خصصت ٦٠ مليون دولار أميركي ضمن موازنة عام ٢٠١٢ للشركة العامة للسكك الحديد"، مبينا أن "المبلغ المخصص لا يكفي لتنفيذ مشاريع تطوير منظومة سكك الحديد في البلاد". وأضاف أن "وزارة النقل تعمل على إدخال الشركات الاستثمارية وتفعيل نظام الدفع بالآجل لتنفيذ مشاريع الربط السككي بين المحافظات العراقية وخاصة تلك التي تسهم في دعم الاقتصاد العراقي". وأوضح أن "الشركة العامة للسكك الحديد بحاجة إلى ٦٠ مليار دولار أميركي لتنفيذ خطتها الشاملة لتطوير قطاع النقل السككي في البلاد".

وأشار إلى أن "وزارة النقل أوعزت إلى الوزارات الحكومية إلى ضرورة الإفادة من النقل السككي بهدف رفع عائدات السكك الشهرية وتشغيل طاقتها لدعم قطاع النقل في البلاد".

وتشير الأرقام الحكومية إلى أن موازنة العراق للعام المقبل ستبلغ ١٣١ تريليون دينار عراقي (نحو ١١٢ مليار دولار) بزيادة ٣٦٪ عن موازنة العام الحالي، وبعجز قدره ٢٣,٣ تريليون دينار عراقي (٢٠ مليار دولار). وتقول الحكومة: إن العجز ستتم تغطيته من المبالغ النقدية المدورة من موازنة العام الحالي ٢٠١١ ومن الاقتراض الداخلي والخارجي ونسبة من الوفر المتوقع من زيادة أسعار بيع النفط أو زيادة الإنتاج أو الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأعلنت وزارة النقل الاتحادية أنها اتفقت مع شركة الكسترا الفرنسية على إعادة هيكلة مشاريع النقل السككي في البلاد وتقديم تصاميم مشاريع النقل.

استشاري تجارة دوليّة: ميناءُ الفاو بحاجة إلى (٣) مليارات دولار

□ بغداد/ المدى

بيّن المستشار في شؤون التجارة الدولية والنقل توفيق المانع أن (٩٥) مليون يورو، لا تكفي لبناء ميناء الفاو وإنما بحاجة إلى أكثر من (٣) مليارات دينار.

وأوضح المانع في تصريحات صحفية : أن مشروع ميناء الفاو الكبير من المشاريع العملاقة والذي يحتاج إلى أموال ضخمة.

وأشار إلى أن تخصيص مبلغ قيمته (٩٥) مليون يورو لا يكفي لبنائه، فهو بحاجة الى أكثر من (٣) مليارات دولار، مضيفاً إن المنطقة الاقتصادية الصناعية والتجارية يمكن أن تضم عشرة مشاريع ومن ضمنها الفاو. وذكر المستشار في شؤون التجارة الدولية: لو تحققت جميع المشاريع الاستثمارية، فستكون موانئ العراق منافسا قويا لنظيرتها في الخليج العربي.

وأضاف المانع: أن حركة البضائع في العراق اليوم بالنسبة للإمارات العربية لا تقل عن (٦٥٪) لذلك من الضروري إقامة ادارة تجارية حقيقية لرفع هذه الحركة الاقتصادية التي ستساعد في نهوض القطاع التجاري والصناعي معاً.

وفي وقت سابق، اعلنت لجنة الطاقة والنفط البرلمانية إن ميناء الفاو يحتاج الى (٦)أشهر لوضع اللمسات الاولى، من حيث تقديم التصاميم وحجر الأساس ، مشيرة الى المبلغ الذي يحتاج اليه هذا المشروع الضخم هو مابين (٥-٧)مليارات دولار.

وقال عضو اللجنة والنائب عن التحالف الوطني فرات الشرع (للإخبارية): إن ميناء الفاو من المشاريع الضخمة العملاقة التي يحتاج إليها البلد، لما سيعوده من فوائد اقتصادية، ولكن هو بحاجة إلى(٦)أشهر على الأقل لوضع الخطوات الأولى من خلال تقديم التصاميم ووضع حجر الأساس .

وأضاف الشرع: هناك من يقول إن هذا الميناء بحاجة الى (٤) مليارات دولار، وهناك من يقول أنه بحاجة إلى(١٢) مليار دولار ولكن في الحقيقة أنا أرى إن (٤) مليارات دولار قليلة لا تكفي وإن(١٢)مليار دولار مبالغ بها، فهو بحاجة الى من (٥-٧) مليارات دولار".

رفع رسوم منفذ سفوان يزيد من أسعار السلع في البصرة

□ البصرة/ آكانيوز

شهدت أسواق البصرة ارتفاعا في أسعار السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية بعد قرار وزارة النقل القاضي برفع الرسوم على الشاحنات القادمة من الكويت من ٢٥ دولارا إلى ١٠٠ دولار.

وقال مالك معرض لبيع الأجهزة الكهربائية يدعى علي ناصر حميد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "أسعار السلع ارتفعت خلال الأسبوعين الماضيين لتعويض الرسوم الجمركية التي فرضت على المواد المستوردة من الكويت عبر منفذ سفوان".

وأوضح أن "نسبة الزيادة في الأسعار تراوحت بين (١٠-١٥٪) تقريبا وشملت جميع السلع الكهربائية التي نتعامل بها".

وأصدرت وزارة النقل العراقية في ١٥ أيلول/ سبتمبر الماضي قرارا يقضي برفع الرسوم الجمركية على شاحنات نقل البضائع القادمة من الكويت من ٢٥ دولارا إلى ١٠٠ دولار.

وذكر صلاح ميسر وهو تاجر جملة في سوق العشار أن "اغلب المواد الغذائية ارتفعت أسعارها عن السابق كونها تدخل المحافظة عن طريق منفذ سفوان".

وقال إن "التجار المحللين أضافوا نسبة من الأرباح على المواد المستوردة بعد فرض الرسوم الجديدة وأدت إلى رفع الأسعار على المواطنين".

من جانبه، قال مسؤول لجنة التنمية الاقتصادية في مجلس محافظة البصرة محمود المكصوصي لـ(آكانيوز) إن "قرار رفع الرسوم على الشاحنات القادمة من الكويت يأتي ضمن السياقات التي تعمل عليها جميع الدول وليست هنالك حاجة لافتعال ضجة من قبل التجار حول هذه المسألة".

وأضاف "هناك الكثير من الإجراءات التي يرفض المستوردون تطبيقها في مقدمتها زيادة التعريفة الجمركية واعتماد السيطرة النوعية للمواد المستوردة وكذلك منع ادخال الفواكه والخضر بواسطة الشاحنات المكشوفة والاعتماد على الحاويات المبردة".

ونوه بان "هذه الأمور يجب أن يصار الى تطبيقها ولا تستخدم كذريعة لرفع الأسعار على المواطنين". ويعتبر منفذ سفوان الحدودي مع دولة الكويت في محافظة البصرة (٥٥٠ كلم جنوب العاصمة العراقية بغداد)، واحدا من أهم المنافذ الحدودية في المحافظة وتدخله يوميا ما يزيد على ٥٠٠ شاحنة محملة بالبضائع ومواد البناء. ويجد نائب رئيس اتحاد رجال الأعمال في المحافظة عبد الصاحب صالح أن "عملية رفع الرسوم هي عملية طبيعية وخطوة شجاعة من قبل وزارة النقل للضغط باتجاه منع الضرر على العراق من قبل دول الجوار".

لكنه أشار إلى ضرورة أن "يرافق هذه العملية تقديم خدمات متميزة ولا تكون هنالك تعقيدات إدارية وروتينية تعرقل عمل المستوردين".

إلى ذلك، كشف محافظ البصرة خلف عبد الصمد لـ(آكانيوز) عن وجود محاولات لتعديل قرار وزارة النقل وقال انه "ستتم مخاطبة وزارة النقل لتخفيض مبلغ الرسوم الجديدة أو محاولة إلغائها".

ولفت إلى أن "قرار رفع الرسوم على الشاحنات التجارية القادمة عبر منفذ سفوان هو ضمن صلاحيات وزارة النقل حصرا وليس لحكومة البصرة المحلية دور فيه".

ويأتي قرار وزارة النقل في رفع الرسوم على الشاحنات القادمة عبر منفذ سفوان كخطوة تهدف على ما يبدو لزيادة الضغوط على الكويت من أجل ثنيها عن الاستمرار في بناء ميناء بحري في الخليج العربي يقول العراق إنه يؤثر على ممره المائي.

وتقول وزارة النقل العراقية إضافة إلى خبراء عراقيين إن الميناء الكويتي يؤثر على حركة الملاحة العراقية في الخليج العربي وهو الممر المائي الوحيد في البلاد.

وهدد العراق في وقت سابق باللجوء إلى الأمم المتحدة في حال اكتشف وجود أضرار اقتصادية وملاحية قد يسببها الميناء الكويتي.

تاجر: أسعار السلع ارتفعت خلال الأسبوعين الماضيين لتعويض الرسوم الجمركية التي فرضت على المواد المستوردة من الكويت عبر منفذ سفوان

صاعد.. نازل

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

استقرت اسعار الاجهزة الكهربائية والالبسة الجاهزة المستوردة في الاسواق المحلية مطلع الاسبوع الحالي، حيث لم تشهد ارتفاعاً أو انخفاضاً.

وعزا خبراء هذا الاستقرار الى انسيابية دخول البضائع وتدفقها الى الأسواق الكبرى والمراكز التجارية في العاصمة بغداد من المنافذ الحدودية.

وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون لـ (المدى الاقتصادي) ان حالة الاستقرار التي شهدتها الاسواق المحلية خلال اليومين الماضيين مردها الانسيابية في تدفق البضائع عبر الحدود ووصولها الى مراكز الاستهلاك الكبرى في العاصمة بغداد، فضلاً عن حاجة المستهلك التي لم تشهد ارتفاعا او انخفاضاً معيناً .

واضاف انطون: ان المشهد السعري في العراق تنتابه كثير من الاختلالات بسبب السياسات الاقتصادية المتخبطة وغير الواضحة المعالم والتي عادة ما تلقي بظلالها على حركة التبادل التجاري وما يرتبط بمنظومة الأسعار.

وبينت تقارير اعلامية مطلعة خاصة بـ(المدى الاقتصادي) ان حركة بيع الملابس شهدت ارتفاعا ملحوظاً وتحديدا فيما يخص أسعار الفئات الشبابية وملابس الاطفال بسبب بدء العد التنازلي للعام الدراسي الجديد، حيث ان سعر بدلة طفل حديث الولادة من (٩) الى (١٥) ألف دينار بانواع مختلفة كما ان الفئات العمرية من ١٠ الى ١٦سنة تراوحت أسعار مايرتدونه من ألبسة،القطعة الواحدة (تشيرت) قميص بنطلون من (١٦٠٠٠) الى (١٦٨٠٠) ألف دينار، اما سعر (البنطلون والقميص الرجالي) تراوح بين ١٨٥٠٠ الى ٢٤٠٠٠ ألف دينار. وبينت التقارير ذاتها انه في تعاملات السوق التجزئة والجملة ايضا سعر الدرزن الواحد للقميص التركي للفئات الشبابية (١١٦) الف دينار ليصل سعر القطعة الواحدة منه في الجملة بـ (١٨) الف دينار لتصل بعدها إلى المستهلك بسعر (٢٢) الف دينار، مشيرة الى ان اسعار الملابس النسائية شهدت تراجعا بسيطا في مستوى ارتفاعها وبجميع أنواعها للمستورد منها والمحلية ليتراوح هذا الارتفاع بين ٢٣ ألفا إلى ٣٤ ألفا للقطعة الواحدة.

واوضحت التقارير وجود مؤشرات تبين إن النساء تستخدم الملابس المستوردة أكثر من الرجال وهذا يؤدي إلى ضغط اكبر على حجم الطلب وبالتالي يعتمد على قوة العرض من المستورد في تغطية السوق، مبينة ان سعر البنطلون النسائي جينز الصيني piece في محافظة صلاح الدين بلغ ١٥٠٠٠ الف دينار و ١٩٠٠٠ في محافظة بابل و ١٥٠٠٠ في واسط و ١٤٠٠ في محافظة النجف و ١٧٥٠٠ في محافظة القادسية و ١٤٥٠٠ في محافظة المثنى و ١٤٣٠٠٠ في محافظة ذي قار، مشيرة الى ان اسعار القميص النسائي ذا الكم الطويلة الصيني المنشأ بلغت ١٨٠٠٠ ألف دينار في محافظة صلاح الدين و ١٣٢٠٠ في بابل و ١١٠٠٠ في واسط و ٨٤٠٠ في النجف و ١٧٥٠٠ في الديوانية و ٨٥٠٠ المثنى و ٩٣٠٠٠ في ذي قار في حين تراوحت اسعار البدلة الرجالي من اعلى سعر بدلة مستورد ومحلي من ٥٥الف دينار الى ١٦٠ الف دينار وهي اغلب انواعها رجالي قطعتان محلي معمل النجف بدلة رجالي قطعتان تركي وكذلك بدلة رجالي قطعتان صيفي صيني وبدلة رجالي قطعتان نوع آسيا سوري.